

شهيد

الشهيد بابل ميا



2 أكتوبر، 1978

تاريخ الميلاد:

18 يوليو، 2024

تاريخ الاستشهاد:

دكا

المحافظة:

বঙ্গনা

المنطقة:

نبذة موجزة عن الشهيد

المهنة: عامل، ناقل رمل

مكان الاستشهاد: مستشفى كلية الطب دكا

تفاصيل الاستشهاد والوقائع

في الثاني من أكتوبر عام ١٩٧٨، وُلد الشهيد بابل ميا في قرية "شوط بؤدي" النائية، الواقعة في منطقة "زاكير تابوك بارا" التابعة لمركز "التولي" بمحافظة بورغونا. وُلد في كنف أسرة معدمة، حيث كان والده الحاج محمد كانسن علي ووالدته السيدة رحيمة بيغوم، يكافحان لقوت يومهما في ظل فقر مدقع. وكان بابل سادس الأبناء بين ثمانية من الإخوة والأخوات.

منذ نعومة أظفاره، عرف قسوة الحياة وشظف العيش؛ إذ لم يطل المقام بوالده، فرحل تاركاً الأسرة تواجه مصيرها دون عائل. عندئذٍ، تسلم بابل - وهو بعدُ في عمر الصبا - زمام المسؤولية الجسيمة، فحملها بقلب كبير وعزم لا يلين. كافح بيده الخشنة وعرقه المتصبب، حتى ربّى إخوته الصغار، وزوّج أخته زوجاً طيباً يحفظ كرامتها.

لم يكن له مأوى دائم ولا أرض يلوذ بها، فقد عاش مع أسرته حياة الترحال والتشرد. ومع ذلك، ظل قلبه عامراً بحب أسرته، وروحه متشبثة بالأمل. كان يعمل في جمع وفرز الرمال، يكسب قوت يومه بجهدٍ مضنٍ. وكان العامل اليومي البسيط، والمعيّل الوحيد لزوجته وطفليه الصغيرين. كان مثلاً نادراً في التفاني والتضحية، حيث اختزلت حياته في كلمة واحدة: العطاء. رحل بابل ميا شهيداً، بعد أن سطر في حياته فصلاً من الكفاح النبيل، والكرامة الصامته، والوفاء الذي لا يُشتري.

حين أستمع ذكرى شهيدٍ من طينة نادرة، تنهض أمام عيني صورة لا يمحوها النسيان، مشهدٌ كُتب في الوجدان بمداد التضحية والوفاء. إنه أحد شهداء انتفاضة يوليو المجيدة عام 2024، رجلٌ ربما لم يخلد التاريخ اسمه في دفاتره، لكن روحه ستظل منقوشة في صفحات قلوبنا ما بقي في الصدر نبض.

كان من أبناء الناس البسطاء، خرج من رحم الفقر، يحمل على عاتقه أوجاع أسرته وهموم الحياة، وكان وحده النور في عتمة دارٍ لا يسكنها إلا الأمل. ساقه المكسورة لم تكن سوى عنوان لجراح لا تُحصى، لكنها لم تكن كافية لتثنيه عن السعي في دروب الكدّ والعناء. كان يعمل رغم ألمه، ويكدّ رغم عجزه، ليعود في نهاية اليوم إلى زوجة تنتظر، وأطفال يتعلّقون بضلعه كأنه آخر سندٍ لهم في هذا العالم.

في قلبه كانت تسكن قوّة لا تُقهر، قوّة لم يخبئها لنفسه، بل نذرنا لأهله، لمجتمع، لوطنه الجريح. أيام عمره كانت سلسلة من النضال الصامت، علّمته الحياة كيف يقف منتصباً رغم الانحناءات، وكيف يتقدّم في وجه الريح رغم كسور الجسد. وحين بدأت قواه تخونه، لم يَلن؛ بل كتم أوجاعه كما يكتُم الأبطال دموعهم، وسار نحو لقمة العيش كمن يسير نحو معركة كبرى.

كان يحلم بأن ينقذ أهله من براثن الحاجة، أن يرى البسمة ترتسم على وجه أمّه التي طالما عانقت الهمّ. لم يكن يعلم أن القدر قد كتب نهاية قصته قبل أن يُزهر الحلم.

كان بابل ميا رجلاً تقيّاً نقيّاً، يحمل في قلبه من الإيمان ما يجعله يمشي في الأرض برفق، ويعامل الناس بصدق. لم يعرف الظلم طريقاً إلى يده، ولم يرضَ يوماً أن يسعد على حساب ألم أحد. كانت أعماله خالصة، طاهرة كنبع صافٍ، وكان الصدق عماده، والسماحة دليلاً، والنية الطيبة زاده في الطريق. حتى في زمن الضيق، حين كانت الحاجة تُطارده من كلّ زاوية، لم ينسَ أن يمدّ يده بالعطاء. كان يتصدّق من القليل، وينفق من الندرة، كأنّ في قلبه نوراً لا ينطفئ. وكان تدينه الصادق، وخشيته لله، ومحبه للناس، تجعل من حضوره طمأنينة، ومن غيابه فقدراً لا يُعوّض. هكذا يرحل العظماء بصمت، لكنّ سيرتهم تظل تضيء الطريق. في اليوم الذي خرج فيه إلى الشارع

يلبي نداء الحراك، كانت عيناه تشعان ببريقٍ من الأمل المتقد، وتحملان في أعماقهما حلمًا نقيًا، حلم الكرامة، وحلم الوطن المتحرر من القيود، والحياة التي تليق بالناس. لم يكن يعلم أن تلك الخطوة الجريئة ستكون آخر ما تخطوه قدماه. لم يكن يدرك أن ذلك القلب، العامر بالشجاعة، سينفجر برصاص الغدر، وأن الحلم الذي سكن ضلوعه سيتناثر مع دمه الطاهر.

لم يعلم أن جسده الذي كان وقودًا للكرامة سيتحول إلى طيفٍ من الألم؛ أن قدمه المكسورة، وضلعه المثقوب، وعينيه الحالمتين، لن تعود لتروي الحكاية. لقد كان في عينيه وهج الكرامة، وفي قلبه حبٌّ لا يحده حدُّ لهذا الوطن ولهذا الشعب. لكنه لم يكن يدري أن لحظة استشهاده ستمزق روح أسرته، وستغرق أبنائه في صمتٍ لا يُحتمل، وفراغٍ لا يُملأ. وأن أمه، تلك التي كانت تنتظره عند كل مساء، لن تفهم أبدًا لِمَ لم يعد، ولماذا غاب ولم يُعد. لقد كان الحلم الذي حمله في قلبه أكبر من جسده، وأوسع من فقره. حلمٌ بالمساواة، بالعدالة، بالحبِّ لكل إنسان. لكنه رحل، وترك الحلم معلقًا في فضاء الخلود، شاهداً على تضحية لا تنطفئ.

وعندما تساقط دمه على التراب، كان في صدره أنشودة واحدة: "من أجل وطني... من أجل شعبي... من أجل أحبتي." رحل، لكنه لم يغب. بقي صوته المكلوم يرنُّ في أعماقنا، وبكاؤه الصامت يسكب في قلوبنا ناراً لا تنطفئ. لقد علمنا، من خلف جراحه، ما معنى الشجاعة الصادقة، وما هي المحبة النقية. علمنا أن كل حراك من أجل الحق لا يضيع، وكل دم يُسفك من أجل الكرامة لا يُنسى، بل يُصبح نوراً يُضيء درب القادمين.

الحالة الاقتصادية:

وُلد الشهيد بابل ميا في الثاني من أكتوبر عام 1978، في قرية "شوتو بؤدي" الواقعة في منطقة "زاكير تابوك بارا التابعة لمركز "تالتولي" بمحافظة بورغونا. وُلد في كنف أسرة أنهكها الفقر، تكدّست عليها صنوف الحرمان، فكانت الحياة فيها أشبه بصراع يومي لا يعرف هدنة، ولا يملك رجاءً إلا في عرق الجبين وسواعد الكدح. كان والده، محمد كانسن علي، رجلاً بسيطاً لا يملك من الدنيا سوى العفة والكد، ووالدته، رحيمة بيغوم، امرأة صابرة ترعى أبنائها بدمع العين وقلبٍ مرهق.

كان بابل ميا السادس بين ثمانية من الإخوة والأخوات، إلا أنه حمل فوق كتفيه ما لا تطيقه الجبال، إذ انبرى منذ نعومة أظفاره يتصدى لتحديٍّ جسيم: أن يغيّر قدر أسرته المنكوبة، ويصنع لهم من المستحيل سُبُلًا إلى الكرامة والعيش الكريم.

لم يكن لهم في الدنيا من متاع يُذكر، لا أرضاً يأوون إليها، ولا منزلاً يقيمهم برد الليالي أو حرّ النهار. وما إن غيّب الموت والده مبكرًا، حتى تهاوت أعمدة الأسرة، ووجد بابل نفسه وحده في وجه العاصفة، يتلقّى صدمات الحياة بصبر الشجعان، ويخوض غمار المسؤولية بشهامة الفاتحين. في وسط هذه العتمة، أضاء قلبه بحلم كبير: أن ينتشل أسرته من هوة الفقر، وأن يكون لليتم سندًا، وللانكسار جبرًا. نسي نفسه، وتقدّم ليكون أبًا لإخوته الصغار، يعينهم، يرعاهم، ويمسح عن وجوههم آثار الحزن. أما إخوته الكبار، فقد كانوا قد شقّوا طرقهم في الحياة، منشغلين بشؤون أسرهم. لقد كان بابل، في صمته وصبره وتضحياته، شجرةً تورق في أرض القحط، وروحاً عظيمة أثبت أن تنكسر أمام قسوة المصير.

كان نضاله في الحياة أشبه بملحمة لا تهدأ، وصبره صخرة لا تنكسر. عاش بابل ميا حياة تنوء بحملها الجبال، لكنه ما لأن، ولا تراجع، ولا اشتكى. كان رزقه الوحيد يخرج من بين أنامله المتعبة، وهو ينقي الرمل بيدٍ كأنها خلقت للكفاح. لم يكن ما يجنيه يكفي قوت يوم، ولكن عزيمته كانت تسد رمق الحلم، وتطعم أهله من صبره وإيمانه. كان يستيقظ كل صباح ليخوض معركة جديدة—لا من أجل نفسه، بل من أجل إخوته الصغار، من أجل أخته التي كان يتمنى لها زفافاً كريماً، من أجل أطفاله الثلاثة الذين كانوا كل أمله، وكل امتداده في الحياة. لم يعرف للراحة طعمًا، ولم يذق من رغد العيش لحظة، لكنه كان يجد سعادته في ابتسامة من يحب، وفي رؤية من حوله ينعمون بالطمأنينة، وإن عاش هو في عراء القلق وضيق ذات اليد. كان فقير الجيب، غني القلب، مُثقل الكاهل، خفيف الروح، يحمل على كتفيه همومًا لا تُحصى، ويخفيها خلف ابتسامة صادقة لا تُشتري. كان يرى أن التضحية ليست منّة، بل فريضة، وأن كرامة أسرته أسمى من كل لذة عابرة.

رحل بابل، لكن أثره لم يرحل. بقيت روحه في ملامح أبنائه، وفي دعاء أخته، وفي سيرة يتناقلها القريب والبعيد. وها هو اليوم، ابنه البكر يسير على دربه، عاملاً في أحد مصانع الملابس، شاهداً على أن إرث الكرامة لا يُمحق، وأن من زرع بالدمع لا بد أن يحصد بالضياء.

تفاصيل الحادث:

في ظل حكم حزب "رابطة عوامي" في بنغلاديش، عاش الشعب فصولاً من المعاناة المريرة، حيث طُمست الحقوق، وكُفمت الأفواه، وانتهكت الحريات باسم السلطة. لقد سخرت الحكومة أدوات الدولة، لا لحماية المواطن وصون كرامته، بل لترسيخ سلطتها وتثبيت أركان حكمها، ولو على حساب آلام الجماهير ودماء الأمل في عيونهم. فقد كان المواطن ضحية دائمة في مسرحية لا تنتهي، يُنتزع منه كل يوم حق جديد، وتُغلق في وجهه نوافذ الحياة الكريمة. وكانت الكارثة الكبرى في ميدان التعليم، ذاك الحصن الذي يُفترض أن يبني الأجيال ويحمل أحلام الوطن. لكن هذا الحصن لم يُهدم فحسب، بل دُكَّت أركانه بأيدي من وُكل إليهم أمر حمايته. تسريب الأسئلة، انهيار البيئة التعليمية، واستغلال الطلاب من قبل بعض المعلمين—كلها مظاهر لانهيار لا يُطاق. لقد تجلّت هذه الفاجعة في امتحانات الثانوية العامة لعام 2023، حين انتشرت الأسئلة المسربة كالنار في الهشيم عبر شبكات الإنترنت، في مشهد يعكس فقدان الدولة لأي سيطرة أخلاقية أو إدارية على قطاع التعليم. والأدهى من ذلك، هو صمت المسؤولين، بل تجاهلهم الفاضح لما يحدث. لم يكلف وزير التعليم نفسه حتى عناء السؤال، وكأن مستقبل آلاف الطلبة لا يعنيه. وهكذا، عاد الأبناء إلى منازلهم وقد خاب أملهم، يحملون في قلوبهم مرارة الظلم ودُلّ الخيبة، بعدما رأوا جهدهم يتبدّد أمام أعينهم، ويُجهَض حلمهم تحت وطأة الفساد والإهمال. والوضع الصحي في البلاد بلغ حدّاً من التدهور يُرثى له، حتى غدا أشبه بمأساة صامتة تتكرر فصولها كل يوم. فمن جانب، تقف الحكومة في موقف المتفرّج، كأن الأمر لا يعينها، ومن جانب آخر، تتغلغل جذور الفساد في أوصال المستشفيات حتى النخاع. في عام 2021، إبّان نزوة تفشي وباء كورونا، كانت المستشفيات تعجّ بالمرضى، تنهار تحت وطأة الحاجة، ومع ذلك، لم تحرّك الدولة ساكناً، ولم تُقدّم على اتخاذ أي خطوة جادة لوقف نزيف الفساد. بل كانت الشكاوى تتردد من كل حذب وصوب: "حتى دون وجود مرضى، لا بدّ من دفع المال". أما في قلب العاصمة، دكا، فقد بلغ إيجار الغرف الخاصة في المستشفيات مبالغ خيالية، تصل إلى مئات الآلاف من التাকা، في حين غابت الرعاية وانعدمت الخدمة، وساد البؤس أروقة المستشفيات، وتحوّل البحث عن سرير إلى صرخة ألم تتردد بين الجدران.

وفي ميدان التعليم، لم يكن الحال بأفضل. فقد انزلت السياسة الطلابية إلى دركٍ سحيق من العنف والهيمنة، حيث أضحت عناصر رابطة الطلاب والشباب يمسون بزمّام الأمور في الجامعات، يتحكمون في إدارتها المحلية والدولية، ويحولون الحرم الجامعي إلى ساحة نفوذ حزبي لا مكان فيها للحرية أو التعددية. وفي يناير من عام 2024، ارتكب مشهد مروّع في جامعة دكا، حينما اعتدى أعضاء من رابطة الطلاب على أحد الطلاب ضرباً مبرحاً، لا لشيء إلا لأنه عبّر عن رأي سياسي مغاير. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعرّض طلاب آخرون لهجوم وحشي أمام البوابة الرئيسية للجامعة، في صورة تختزل قمع الصوت الحر، وانحدار الحرم الجامعي من منارة للعلم والفكر إلى ساحة للعنف والبطش. وتشهد البلاد حالةً متفاقمة من الفوضى والفساد والظلم، تتغلغل في مفاصل كل قطاع من قطاعات الدولة، حتى غدت سمّة سائدة لا يُخطئها البصر. أما آلة الإدارة، فقد تحوّلت من وسيلة لخدمة الشعب إلى أداة جائزة تُمارس بها صنوف الاستغلال والإذلال. والشرطة، التي خُلقت لتكون حصناً لحماية المواطنين وضمان أمنهم، انقلبت إلى خادمٍ مطيعٍ للسلطة، تسخر قوتها لا لحماية الناس، بل لقمعهم، وتشارك في ارتكاب الجرائم بحقهم بلا خجل أو وازع. المُدهش - بل المُفزع - أن القائمين على سدّة الحكم، وهم الأؤلى بمساءلة هذه الأجهزة، يقفون صامتين، كأنما هم راضون أو متواطئون. حتى صار التعذيب والقتل خارج نطاق القانون من المشاهد اليومية التي اعتادها الناس، لا تهزّ في السلطة جفنًا ولا تحرّك فيها ضميراً. في عام 2023، وقعت جريمة نكراء في نارسينغدي، حيث قامت الشرطة باعتقال رجل بريء ثم قتلته خارج إطار القانون، وحين تصاعدت الأصوات، لم تجد الحكومة سوى سلاح التضليل للتغطية على الجريمة، فخدعت الإعلام وضلّت الرأي العام.

لكن أبشع ما جرى كان في كُشتيا في العام نفسه، حين امتدت يد الشرطة لتخطف صحفياً بريئاً، لم يكن سلاحه إلا قلمًا وضميراً حيّاً. أطلق حملة عبر وسائل التواصل، انتقد فيها أداء الحكومة، فما كان منهم إلا أن لفقوا له التهم وأنزلوه سجون الذل، حيث ذاق ألواناً من التعذيب لا تحتملها النفس البشرية.

هذه الحوادث، وسواها كثير، كشفت الوجه الحقيقي لمنظومة الحكم؛ منظومة لا تكتفي بالاستبداد، بل تتفنّن في خنق الأصوات، وقمع كل من تسوّل له نفسه أن يُعبّر، أو يُخالف، أو حتى يفكر. بكل أسى وألم، يشهد شعبنا المكلوم انحداراً متسارعاً نحو فقدان حقوقه الأساسية، حقّاً تلو الآخر، في مشهد يُبنى بانهيار القيم الدستورية والعدالة الإنسانية. لقد تحوّلت أدوات الدولة من مؤسسات لخدمة المواطن إلى سيوف مسلولة على رقاب الأبرياء، حيث تُمارس السلطة القمع بكل ما أوتيت من بطش، وتستخدم أجهزة الدولة لإخضاع الأمة، لا لحمايتها. أصبحت ممارسة الإخفاء القسري بحقّ القادة السياسيين المعارضين، أو نفيهم قسراً من الوطن عبر تلفيق التهم ومحاكمات

هزلية، أمراً اعتيادياً. رأينا كيف يُحكم على قادة بارزين بأحكام ظالمة تحت ذرائع مختلقة، بينما تنهال عليهم حملات التشويه والكذب الممنهج. وتحولت شوارعنا إلى مسارح للجريمة السياسية، يُقتل فيها الشباب برصاص الشرطة، وتُسب فيها زعيمة المعارضة في وضوح النهار، وكأن الشرف السياسي قد أقبر تحت أنقاض الاستبداد.

أما حرية الإعلام، فقد باتت ذكرى من الماضي؛ فكل صحفي حرّ مهدد بالملاحقة، وكل كلمة صادقة تُقابل بالدعوى الكيدية والعقاب القاسي. ولم يعد للقانون قيمة، ولا للعدالة صوت. أصبحت السياسة مرادفة للاستعباد، والدولة سجنًا كبيراً يتّسع لكل من قال "لا". وفي خضم هذا السواد، بزغ في مارس من عام 2018 نور من كرامة الطلاب وهمتهم، حين تفجّرت من صدورهم الصادقة شرارة "حركة إصلاح نظام الحصص"، تلك التي جسّدت وعي الجيل الجديد بحقه في العدالة والفرص المتساوية. خرجوا إلى الشوارع لا طمعاً في منصب، بل طلباً لمجتمع لا يُقاس فيه الإنسان بنسبه أو موطنه، بل بجهد وكفاءته.

ففي ذلك الوقت، كانت ٥٦٪ من الوظائف الحكومية تُحجز بموجب نظام الحصص؛ منها ٣٠٪ لأبناء وأحفاد المحاربين القدامى، و١٠٪ للنساء، و١٠٪ للمناطق المحرومة، و٥٪ للأقليات، و١٪ لذوي الإعاقات. وقد رفع الطلاب صوتهم عالياً مطالبين بأن يُعاد النظر في هذا التوزيع، وأن يُستبدل بنظام قائم على الجدارة والاستحقاق، وأن يُوحد الحد الأقصى للعمر لجميع المتقدمين على قدم المساواة.

في الحادي والعشرين من شهر مارس عام 2018، أعلنت حكومة الشيخة حسينة قرارها بالإبقاء على نظام الحصص، الأمر الذي فجّر موجة غضب واسعة في أوساط طلاب الجامعات بمختلف أنحاء البلاد. لم تمض أيام قليلة حتى اندلعت شرارة الاحتجاجات، لتمد في شهر أبريل إلى كل ركن من أركان الوطن. خرج آلاف الطلاب إلى الشوارع، قاطعوا المحاضرات، نظموا المسيرات، وأغلقوا الطرقات الكبرى، حاملين شعلة المطالبة بالعدالة الاجتماعية ومُصمّمين على إيصال صوتهم إلى سدة الحكم.

لكن السلطة بدلاً من الاستماع إلى نداء الشباب الطامح للإصلاح، قابلت تلك الأصوات الحرة بقبضة من حديد، إذ أرسلت الشرطة وقوات الأمن لقمع الحركة المتصاعدة. وكانت ذروة المواجهة في الأسبوع الثاني من أبريل، حين تحول مفترق شاهباغ في قلب العاصمة دكا إلى ساحة اشتباك ضارٍ بين الطلاب وقوات الشرطة، سقط فيه أكثر من خمسة وسبعين جريحاً، وتحولت المدينة إلى مشهد من الغليان الثوري، حيث علت هتافات الطلاب مطالبة بالإنصاف لا العقاب، وبالكرامة لا الإذعان. وفي خضم هذه الأجواء المشحونة، وفي لحظة بدت كفصلٍ مفاجئ من رواية نضال طويل، خرجت الشيخة حسينة في الحادي عشر من أبريل بإعلانٍ غير متوقّع، مفاده إلغاء نظام الحصص بالكامل، والتحول إلى نظام يعتمد الجدارة والاستحقاق في التوظيف. لقد تلقى الطلاب هذا البيان كأنه انتصار مدوٍ لحناجرهم الحرة ودمائهم الزكية، إذ خُتمت به مرحلة من النضال الشجاع، وسُطّرت به صفحة مضيئة في تاريخ الحركة الطلابية البنغلاديشية، تجسّد إرادة جيل رفض التمييز وسعى نحو عدالة لا تستثني أحداً. غير أن شرارة الحراك الشعبي عادت لتشتعل من جديد في بنغلاديش، منذ الخامس من يونيو عام 2024، حين خرجت جموع الطلاب وأبناء المحاربين القدامى إلى الشوارع، مطالبين بإصلاح عادل وشامل لنظام الحصص. وقد جاء هذا الحراك نتيجة لحكم أصدرته المحكمة العليا يقضي بإلغاء العمل بحصة المحاربين القدامى في التعيينات المباشرة داخل المؤسسات الحكومية، والهيئات المستقلة وشبه المستقلة، والمؤسسات العامة، للوظائف من الدرجة التاسعة حتى الثالثة عشرة. غير أن الحكومة أعلنت بوضوح أن هذا الحكم لا يحمل الصيغة القانونية، مما فاقم من حالة الغضب والاستياء لدى شرائح واسعة من المجتمع.

تحت وطأة هذا القرار، تفجّرت مشاعر الغضب النبيل، واندفعت موجة من الاحتجاجات اجتاحت ست جامعات كبرى، حيث لبّى الطلاب نداء الواجب، وتجمعوا في الساحات حاملين مطالبهم على أكتافهم، وقلوبهم تنبض بعزم لا يلين. في قلب العاصمة دكا، وقفوا صفّاً واحداً أمام المكتبة المركزية لجامعة دكا، يعلنون موقفهم بوضوح، ثم توجهوا إلى ساحة الشهداء، حيث نظّموا وقفة رمزية ارتفعت فيها الأصوات مطالبة بإعادة النظر في قرار إلغاء الحصة، وإجراء إصلاح جذري لنظام الحصص يراعي مبادئ العدالة والإنصاف.

لقد تحول هذا الحراك إلى صوت الجيل الجديد، الذي لم يرضَ الصمت أمام ما اعتبره إقصاءً لحقوق مستحقة، فصّح بالحقيقة في وجه القرارات الجائرة، وسعى بكل ما أوتي من عزم إلى استعادة روح التوازن والعدالة في جسد الدولة. لم تكن مطالبه سوى صدىً لفكرة سامية: أن يكون لكل مواطن حق متساوٍ في الفرص، وأن لا تُهدر تضحيات الآباء في دهايز البيروقراطية. أما يوليو من ذلك العام، فكان فصلاً دامعاً، دامياً، محفوراً في ذاكرة الوطن، كأنه جرح نازف في جبين التاريخ. ففيه عاش المحتجون أياماً من الألم غير المسبوق، وساعات من الكفاح الذي يقطر دماً ودموعاً، حتى بدت كل لحظة من لحظاته مرآة لوجع جماعي، ستظل أصدائه تتردد في وجدان الشعب، ووجوه من خرجوا إلى الساحات ستبقى شاهدة على ملحمة لا تنسى.

٢ يوليو ٢٠٢٤

بدأت شرارة هذا الحراك بنداء عفويّ، خرج من أفواه طلاب حلموا بعدالة في فرص العمل، فهبوا إلى الشوارع يطالبون بإصلاح نظام الحصص في الوظائف الحكومية. لم تكن في البداية سوى مسيرات سلمية وبوادر احتجاج، لكنها سرعان ما استرعت انتباه السلطة وأذرعها الأمنية، التي أخذت تُمعن النظر في هذا الغليان الشعبي المتصاعد.

٥ يوليو ٢٠٢٤

في هذا اليوم، سُجِّلَت أولى علامات القمع الدموي. فقد هاجمت الشرطة جموع الطلاب، واندلعت فوضى مضرّجة بالغضب والدم. ارتفعت الصرخات في الشوارع، امتزجت بهتافات الاحتجاج وأزيز الرصاص. لم تمض سوى لحظات حتى سقط مئات الجرحى، تلطخت الطرقات بدماء الأبرياء، وخيم الحزن الكثيف على المدينة كما لو كان رداؤها الأسود الأبدي.

١٠ يوليو ٢٠٢٤

اشتعلت الحركة أكثر، وبلغت ذروة التحدي. في مفاصل العاصمة—شاهباغ، وبيلي رود، وموتيجيل—تضاعفت الهجمات الأمنية، وتحول المشهد إلى ملحمة من الصمود في وجه القمع. لوحظت أعمال عنف من قِبَل الشرطة: هراوات تنهاوي، رصاص يطارد الأحلام، وزجاج محطّم على أرصفة الكرامة. وقف الشباب، بقلوب لا تعرف الانكسار، يهتفون للحق والحياة. كانت الأمهات يسكن دموعاً حرى، والآباء يحدقون في الفراغ، والإخوة يلقّهم الحزن، وكأن المشهد لوحة دامية رسمتها يد الوطن الجريح.

١٦ يوليو ٢٠٢٤

في هذا اليوم، بلغت التضحيات ذروتها. ارتقى الطالب أبو سعيد، من جامعة بيغوم رقية برانغبور، شهيداً برصاص الغدر. لم تكن وفاته حدثاً عابراً، بل كانت شرارة ألهمت الضمير الوطني من أقصى الشمال إلى قلب العاصمة. ومع انتشار نبأ استشهاده عبر وسائل الإعلام، اندفعت الجماهير، من طلاب وسائر فئات الشعب، إلى الميادين. هتفوا، تظاهروا، ونظّموا الوقفات والمسيرات، مطالبين بالعدالة، ضاغطين على السلطة لتنفيذ إصلاح نظام الحصص الذي أصبح رمزاً لمعركة الكرامة.

٢٠ يوليو ٢٠٢٤

اشتدّت حمى الغضب في قلب دكا. في كل شارع وزقاق، اصطفت طلاب الجامعات والكليات، يرفعون رايات مطلبهم، يردّدون أئين الوطن في وجه الساكيتين. الغضب الشعبي أخذ يعلو فوق كل صوت، وأمواج السخط راحت تتكسر على جدران السلطة العاتية. أما قوات الأمن، فقد واصلت بطشها.

بكل ألم ومرارة، عاد القمع ليكشف عن وجهه البشع مرةً أخرى — هراوات تنهال، وطلقات نارية تنفجر، وغازات خانقة تملأ الأفق. سالت الدماء أنهاراً على الطرقات، وغرقت القلوب في بحرٍ من الحزن والغضب والذهول. بدت المدن يومها كأنها دخلت في غيبوبةٍ حالكة، يغلفها صمتٌ موحش، لا يُسمع فيه سوى صدى الموت، وأنين الثكالي، وعجز الأبرياء.

في الثامن عشر من يوليو، خرج الشهيد بابل ميا من بيته متوجّهاً إلى سافار، لم يكن يعلم أنه على موعدٍ مع قدرٍ جديد. وفي غمار المظاهرات، أصيب برصاص غادر أطلقته الشرطة، فسارع رفاقه إلى إنقاذه ونقله إلى المستشفى. ولم يكن جسده، الذي أُقعد قبل أيامٍ إثر إصابة في ساقه أثناء عمله في مصنعٍ للبلات، قادراً على تحمل جراحٍ جديدة. فبدأت حالته تتدهور شيئاً فشيئاً، حتى أسلم روحه الطاهرة في مستشفى كلية الطب بدكا بعد شهرٍ وثلاثة أيام، في الثالث والعشرين من أغسطس. لكن موت بابل لم يكن ختام الحكاية، بل كان امتداداً لها. فقد كانت حياته كلها قصةً من الطهر والنقاء، والتقوى والإخلاص. كان رجلاً ربانياً، نذر نفسه لخدمة الناس، وبذل من أجلهم وقته وجهده وحياته. لم يكن مجرد فردٍ في المجتمع، بل كان ضميراً حياً يمشي على الأرض. واليوم، يرقد جسده في مقبرة قرية تالتولي، لكن سيرته ما زالت حيةً تنبض بالعطاء، وتلهم الأجيال دروساً في الصبر، والإيمان، والوفاء.

مشاعر ذوي الشهيد:

زوجة الشهيد قالت بصوت متهدج والدمع يترقرق في عينيها:

«لقد رحل عني سندي، يا أبي... لم يبق لي أحد في هذه الدنيا. كان كالشجرة الوارفة، نستظل بحنانه ونأمن بقربه. ما عرف القسوة يوماً، ولا نطق بسوء. عاش لأسرته، وكان في خدمة الناس دوماً، لا يضرّ أحداً، بل يسعى لإسعاد من حوله بكل إخلاص ومحبة.

أما الابن الأكبر، فتكلم بحرقة مكتومة:

«ما كنت أشعر بثقل الأيام وقسوتها ما دام أبي بيننا. لقد غرس في نفسي القيم والمبادئ، وكان لي المعلم والمرّبي والقُدوة. اليوم وقد غاب عن هذه الدنيا، أشعر وكأنّ العالم انقضّ على صدري بثقله كله»

وقالت ابنته والدموع تخنق كلماتها:

«أبي لم يعد هنا... غيابه جرح لا يلتئم، وألم لا يُنسى. من ذا الذي سيناديني "يا أمّاه" بعده؟ لقد أخذ برحيله حناني وأمان أيامي.»

أما أخته الصغرى، فتحدثت بألم وحنين:

«أخي كان نقيّ السريرة، مستقيم الخُلق، متديناً بطبعه. لم يكن يخوض في مشاحنات، ولا يتورط في نزاعات. كان رحيماً عطوفاً، يحمل الخير في قلبه لكل من حوله.»

وشهد الجار عليه بكلمات صادقة:

«كان رجلاً نادراً في زمننا هذا... فقيراً في المال، غنياً في الخُلق. تثق به بلا تردد، وتأتمنه على ما تشاء دون خوف أو ريبة. كان صادقاً، أميناً، نقياً كالماء الصافي.»

نظرة سريعة على معلومات الشهيد

الاسم: الشهيد بابول ميا

تاريخ الميلاد: 02/10/1978

المهنة: عامل في استخراج الرمال

الدخل الشهري: 15,000 تاكا

العنوان الدائم:

المنطقة: بورغونا،

المركز: تالتولي،

الاتحاد: شوتو بوغي،

القرية: جاكير تابوك

العنوان الحالي:

المنطقة: بورغونا،

المركز: تالتولي،

الاتحاد: شوتو بوغي،

القرية: جاكير تابوك

اسم الوالد: محمد كانسن علي (متوفى)

اسم الوالدة: رحيمة بيجوم (متوفاة)

عدد أفراد الأسرة: 3 أفراد

الزوجة: رازية بيجوم (34 عاماً) / ربة منزل

الابن: محمد حسن (19 عاماً) / عامل في مصنع ملابس

الابنة: م. تمانا (14 عاماً) / طالبة في الصف الثامن

مكان الهجوم: سافار

الجهة المعتدية: الشرطة

تاريخ الإصابة: 18 يوليو

تاريخ الوفاة: 23 أغسطس – في مستشفى كلية الطب بدكا

مكان الدفن: التولي

آية قرآنية

ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون (آل عمران ١٦٩: ٣)

الحديث الشريف

من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء. (صحيح مسلم ١٨٨٨)

عدد الدعوات: 0

معرض الصور التذكارية للشهيد



